شهرية السياسة الدولية

ساد الشهر المنقضى فى ميدان السياسة الدولية ثلاثة حوادث جسام : مؤتمر وزراء الخارجية فى موسكو ، ومضاعفات بيان الرئيس ترومان عن المساعدة المالية لليونان ، وعودة الجنرال ديجول إلى الميدان السياسى

مؤتمر موسكو

أما مؤتمر موسكو فقد انتهى بعد شهر ونصف شهر إلى ما كان النقاد السياسيون قد انتظروا انتهاءه إليه قبيل انعقاده . وكانوا قد انتظروا نجاحه فى المعاهدة النمسوية وإخفاقه فى المعاهدة الألمانية . لكن هاتين المعاهدتين وإن كانتا هما موضوع المؤتمر فى دورته المنقضية ، لم تكونا هما بالذات مظهر الجو الذى ساد المؤتمر ومظهر الدلائل على ما يكتنف العلاقات الدولية من ملابسات . إنما هى المواقف التى وقفها وزراء الخارجية بعضهم قبل بعضهم الآخر التى تحمل تعاليم ما يتلمسه المعقبون . وقد كانت تلك المواقف مؤذنة من اللحظات الأولى بانتشار روح الشك وإساءة الظن ، ولا سيما بين الوزير الأميريكى من ناحية والوزير السوفيتى من ناحية أخرى . وكان طبيعيا أن تنتشر تلك الروح منذ انعقد المؤتمر لأن الرئيس ترومان قد قذفه بعد ثمان وأربعين ساعة من افتتاحه بقنبلة بيانه عن المساعدات المالية الأمريكية لتركيا واليونان وبما تضمنه البيان من إشارات صريحة إلى أن الاتحاد السوفيتى هو المقصود من تلك الاجراءات بالذات .

وقد دلل على تلك الروح — إذا كانت هى فى حاجة إلى التدليل — ما أحاط بمقابلة المارشال ستالين لوزير الخارجية الأميريكية من ملابسات ؛ فقد كانت هى آخر المقابلات التى جرت بينه وبين وزراء الخارجية المؤتمرين ، وقد جرت بعد وقت قيل إنه انقضى فى التردد ، وفى تحديد شروط الاجتماع وما قد يدور فيه من حديث .

والى هذه العلاقة التى خيم عليها ماخيم من عدم الثقة المتبادل، استطالت الأحاديث على غير جدوى بين الجانب السوفيتى والجانب البريتانى حول تعديل معاهدة التحالف المعقودة أثناء الحرب تعديلا يتمشى مع الحالة الجديدة التى خلقها فى الميدان الدولى قيام الأمم المتحدة ووجود ميثاقها العتيد .

وحتى المعاهدة النمسوية التى انتظر المعقبون لها وحدها النجاح بين أعمال المؤتمر، لم يكن التوفيق فيها أمراً ميسرا . فقد تضمن تقرير وكلاء وزراء الخارجية الأخير عنها اتفاقهم على ثمانى نقط واختلافهم على ثلاث . وكانت النقط التى اتفقوا عليها هى موضوعات مجرمى الحرب ، ونقل الأشخاص الذين هم من أصل ألمانى من النمسا إلى ألمانيا ، وجلاء القوات المتحالفة عن النمسا ، وإعادة الممتلكات النمسوية التى أخذها الألمان من النمسا إليها ، ورفض مطالب النمسا من الأمم المتحالفة وممتلكات النمسا فى بلاد الحلفاء ، والعقود المبرمة بين النمسا وألمانيا ، والممتلكات الفنية والأدبية والصناعية وكانت المسائل التى اختلفوا عليها مسائل الحدود ، والأشخاص المشردين ، والديون النمسوية .

وقد قوبلت تلك النهاية التى انتهى إليها مؤتمر موسكو حتى كتابة هذه السطور بنوع من خيبة الأمل فى انجلترا ، وبنوع من الغيظ فى أميريكا ، وبنوع من الألم فى فرنسا ، وإن لم يصدر إفصاح عن هذه الأنواع بصفة رسمية إلا عن انجلترا . فقد صرح مصدر رسمى فيها بأن « وزارة الخارجية البريتانية تشعر بخيبة الأمل للاخفاق الذى منى به مؤتمر وزراء الخارجية فى موسكو فى الوصول إلى اتفاق على أية مسألة من المسائل الكبرى ، وإن كانت بريتانيا تعتبر هذا المؤتمر كخطوة أولية لتسوية بعض المشاكل ، ولم تكن تتوقع أن يصل المؤتمر إلى أية تسوية نهائية للمسائل المعروضة عليه باستثناء مسألة النمسا » . واستطرد المصدر يقول : « إن الحكومة البريتانية لاتتوقع إمكان الوصول إلى أى اتفاق شامل فيما يختص بالمسألة الألمانية فى هذه الدورة من المؤتمر ، وإنه ليس هناك ما يدل على أن بريتانيا تنوى إدخال أى تعديل على سياستها فى ألمانيا أوسياستها الخارجية عموماً » .

مضاعفات بيان ترومان

وأما مضاعفات بيان الرئيس ترومان عن المساعدة المالية التى يقترح تقديمها بشروط لتركيا واليونان فقد ظهرت فى أكثر من ميدان داخلى وخارجى ودولى .

ففى الولايات المتحدة ذاتها قامت فى وجهه معارضة من جانب بعض الشيوخ الذين رأوا فيه خروجاً على ميثاق الأمم المتحدة أدت إلى تعديله بحيث أضيفت عليه صفة الوقتية المعلقة على استطاعة المنظمة الدولية القيام بالمساعدة المقترحة .

وفى تركيا قام اعتراض على شرط الإشراف على طريقة التصرف فى المساعدة المالية ، إذ اعتبره الأتراك تدخلا فى صميم السيادة التركية وإعلاناً لعدم الثقة فى الادارة التركية ، وهما ما لايقبلونه .

وفى أوربا يتنقل مستر والاس نائب رئيس الولايات المتحدة فى عهد روزفلت ووزير التجارة المستقيل لخلاف بينه وبين وزير الخارجية السابق على سياسة أميريكا الخارجية . مهاجماً بيان الرئيس ترومان فى مقالات يكتبها وخطب يلقيها . وقد وقعت بينه وبين مستر تشرشل مشادة أبرزتهما فى موقفين متناقضين التناقض كله . وقد شاء مستر تشرشل أن يصف مستر والاس بأنه « شيوعى متستر » وقد رد مستر والاس على مستر تشرشل بأنه « عامل للحرب متستر »

وتدخل فى الميدان مستر ايليوت روزفلت نجل الرئيس روزفلت ، إذ خطب فى اجتماع عقد تحت رعاية « المواطنين الأميريكيين التقدميين » بمناسبة ذكرى والده وحضره سبعة آلاف شخص ، فوصف مستر والاس بأنه « مسيح سياسى » ذو بصيرة نافذة وعلى خبرة تامة بحلول السياسة العالمية والأميريكية . وقال إن الوكيل السابق للولايات المتحدة لا يهدف إلى شئ سوى السلام العالمى ، وإنه يحض شعوب العالم على مساعدة الشعب الأميريكى فى إجبار ساسة تلك الشعوب على الرجوع إلى مبادئ فرانكلن روزفلت .

وفى مجلس الأمن طلب الاتحاد السوفيتى معارضة المساعدة التى انطوى عليها بيان الرئيس ترومان لأنها منطوية فى نظره على مد اليونان بأسلحة قد

تقضى آخر الأمر إلى تعريض السلم والأمن الدولى فى جنوب أوربا الشرقى لنوع من الخطر . فرفض المجلس طلب الاتحاد السوفيتى من حيث المساعدة ، لكنه قرر أن حفظ السلم فى تلك الناحية من العالم وما يقتضيه من حماية لتخوم اليونان الشمالية أو الغربية إنما هو من اختصاص مجلس الأمن دون غيره فلا يجوز أن تستأثر به دولة أو اثنتان أو أكثر .

عودة ديجول إلى الميدان

وأما عودة الجنرال ديجول إلى الميدان السياسى الفرنسى فقد تجلت إثر خطب ألقاها لمناسبة ذكرى التحرر وهاجم فيها الدستور الفرنسى الجديد ودعا الفرنسيين إلى « التجمع » قصد تعديله . وهو إنما يعيب على الدستور الجديد تضييق سلطان السلطة التنفيذية عن طريق إخضاعها الكامل للجمعية الوطنية ، و إفساد التمثيل القومى عن طريق « الانتخاب بالقائمة » أى تمكين النظام الحزبى وطغيانه على إرادات الأفراد .

وقد انبرت الهيئات الفرنسية لمقاومة الهجوم الذى شنه الجنرال ديجول على النظام الفرنسى القائم . فعقب على خطبه رئيس الوزارة الفرنسية والرئيس السابق بلوم ، وهما من أساطين الاشتراكيين ، وعقب توريز وهو السكرتير العام للشيوعيين ، كما تناولت الصحف الموقف بالتعليق الجدى .

لكن الجنرال ديجول قد مضى فى سبيله ، وافتتح مكاتب لتسجيل أسماء أنصاره والتابعين ، فبلغ عددهم فى إحصائهم الأخير ثلاث مئة ألف . وهو بالنسبة لملايين الناخبين الفرنسيين عدد ضئيل ، و إن كان بعض المعقبين يخشون — إذا لم تتدارك الأمور — أن تنقلب الحركة الجديدة أداة عدم استقرار فى الكيان الفرنسى الداخلى .

محمود عزمى